

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رئاسة الجامعة المستنصرية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

فرص وتحديات تنويع الإقتصاد العراقي

"دراسة تحليلية"

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في
العلوم الاقتصادية

قدمتها الطالبة

رحيق حكمت ناصر

بأشراف

أ.م. د. عبد الستار عبد الجبار موسى

٢٠١٣ م

بغداد

١٤٣٤ هـ

الإستنتاجات

بناءً على فرضية البحث وعلى ما توصلنا اليه من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى الإستنتاجات الآتية :

١- تم إثبات فرضية البحث وتوصلنا الى نتيجة مفادها إنّ هناك إنعداماً أو إنخفاضاً شديداً في التنوع الإقتصادي في الإقتصاد العراقي نتيجة لإعتماده الشديد على القطاع النفطي ، مما أدى الى حدوث تشوهات بنيوية في هيكل الإقتصاد العراقي ، ويمكن بناء إستراتيجية أساسها التحول نحو إقتصاد السوق لقيادة عملية التنوع في الإقتصاد العراقي ، من خلال إتباع السياسات الإستثمارية المناسبة وعمليات الخصخصة وجذب الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة .

٢- إرتبط الإعتماد الشديد للإقتصاد العراقي على القطاع النفطي تاريخياً ، بالتطور التدريجي للكميات المنتجة من النفط الخام وبالإرتفاع المتواصل في أسعاره على مدى عقود من الزمن منذ إكتشافه والبدء بإنتاجه بكميات تجارية ولحد الآن ، مما أدى الى تحول الإقتصاد العراقي من صفة الإقتصاد الزراعي الى الإقتصاد الخدمي (كنتيجة طبيعية لإرتفاع إيرادات النفط الخام بسبب إرتفاع أسعاره دولياً وقيام الحكومة المتمثلة بالقطاع العام بتوزيع هذه الإيرادات بشكل عشوائي وغير مدروس على قطاعات الإقتصاد الخدمية بهدف توزيع عائدات النفط على أكبر قدر ممكن من الأفراد ، من دون رسم خطط لتطوير القطاعات الإنتاجية وبالذات تطوير القطاع الصناعي) مما أدى الى حدوث نقلة غير منطقية في الإقتصاد العراقي من كونه إقتصاد زراعي الى كونه إقتصاد خدمي من دون المرور بمراحل تطور القطاع الصناعي .

٣- يعاني الإقتصاد العراقي من جملة من التحديات التي ساعدت وساهمت بشكل كبير في إنحراف مسارات التنمية عن مساراتها الصحيحة ، فضلاً عن تأثيراتها المتبادلة في جميع النواحي (الإقتصادية والإجتماعية والسياسية) ، وإتضح تأثيرها الكبير من خلال النظر الى واقع الإقتصاد العراقي ، وتقسّم هذه التحديات الى تحديات خارجية ، والمتمثلة في تحديين رئيسين : هما تحدي العولمة والآخر يتمثل بالحجم الكبير للديون والتعويضات الخارجية التي ترهق كاهل الإقتصاد العراقي ، وتحديات داخلية : وهي كثيرة ومتشعبة وتواجه الإقتصاد العراقي في كل جانب من جوانبه و أبرزها الفساد المالي والإداري و سوء الوضع الأمني وضّعف آلية تنفيذ المشاريع و ضّعف البنى التحتية وإنخفاض دور القطاع المالي والمصرفي في تمويل عملية التنمية في الإقتصاد فضلاً عن إنتشار ظاهرتي الفقر والبطالة ، والتحديات الكبيرة التي تواجه قطاعاته الإنتاجية الرئيسية التي من المفترض أن تقود عملية تطوير و تنوع الإقتصاد العراقي .

٤- من خلال تطبيق مؤشرات التنوع الإقتصادي على الإقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٠٢) تم التوصل الى النتائج الكمية لحجم التنوع في الإقتصاد العراقي ، ومن خلال عدة مؤشرات إتضح لنا الأهمية النسبية الكبيرة التي يحتلها القطاع النفطي في الإقتصاد العراقي ، مما إنعكس على هيكله الإقتصادية من خلال التشوه الكبير الذي تعاني منه أغلب متغيرات الإقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة للدولة والميزان التجاري ، ومن خلال التقلبات الحاصلة في أسعار النفط دولياً خلال سنوات معينة من المدة المدروسة توصلنا الى إنّ المتغيرات الكلية للإقتصاد العراقي هي دالة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط دولياً والمرتبطة بدورها بالتقلبات الإقتصادية الدولية .

أما مؤشرات مساهمة القطاع الخاص ومدى الإعتماد عليه في الإقتصاد العراقي فنتضح من خلال مساهمته في إجمالي تكوين رأس المال الثابت و إتضح إنخفاض هذه المساهمة بشكل كبير مقارنة بمساهمة القطاع العام فقد بلغ المعدل العام لمساهمة القطاع العام خلال المدة المدروسة (94%) مقابل معدل مساهمة مقداره (6%) للقطاع الخاص خلال نفس المدة ، مما يُشير الى ضّعف الأهمية النسبية للقطاع الخاص وعدم إيلاء الإهتمام الكافي بتطوير هذا القطاع ذي الدور الكبير في تطوير القاعدة الإنتاجية للإقتصاد العراقي . ويُشير مؤشر التوزيع القطاعي للعاملين الى التشوه الهيكلي في توزيعهم فيما بين قطاعات الإقتصاد الوطني وميل كفة ميزان التوزيع هذه نحو قطاع الخدمات الذي يُعاني من تخمة في عدد العاملين فيه مقابل

الإنخفاض الكمي والنوعي لما يقدمه من خدمات ، وذلك لضعف القطاع الصناعي وإنخفاض نسبة ما يساهم به من تشغيل للقوى العاملة مقابل نسبة ضعيفة جداً في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، أما القطاع الزراعي فيساهم بنسبة كبيرة في تشغيل القوى العاملة قياساً بنسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أما القطاع النفطي القائد للإقتصاد العراقي فلا يساهم سوى بنسبة ضئيلة جداً في تشغيله للقوى العاملة وبنسبة كبيرة جداً في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإقتصاد الوطني عموماً .

أما مؤشر عدد وتوزيع المدن الصناعية والمناطق الحرة في الإقتصاد العراقي - التي يتناسب عددها طردياً وحجم التنوع الإقتصادي في البلد - فقد دلّ كذلك على إنخفاض أو إنعدام في وجود المدن الصناعية ووجود ثلاث مناطق حرة فقط وبلغ مجموع المشاريع المقامة فيها (125) مشروعاً معظمها مشاريع تجارية وقليلٌ منها مشاريع خدمية وصناعية وكما هو واضح فإنّ هذا العدد لا يتناسب وحجم الإقتصاد العراقي .

٥- إنّ هناك فرص ومصادر عديدة ومتنوعة في نفس الوقت يمكن من خلال إستثمارها بشكل أمثل قيادة عملية التنوع في الإقتصاد العراقي وتتمثل هذه المصادر بـ { الموارد الطبيعية والمتمثلة في (الأراضي والموارد الزراعية والثروات والمعادن الطبيعية والموارد المائية) ، والموارد البشرية ، وألإستثمارات في القطاع السياحي } ، وإن لكل من هذه القطاعات ميزة نسبية يمكن إستغلالها لتحقيق مستوى مرتفع من التنافسية بحيث يُمكننا معه تطوير هذه القطاعات بشكل يرفع من مستوى إنتاجيتها الحقيقية ، ومن ثم توسيع القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية في الإقتصاد العراقي وبالتالي رفع مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي الى تقليل الإعتدال التدريجي على ناتج القطاع النفطي ، وبالتالي تحقيق مستوى أعلى من الإستقرار في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل إرتفانه للتقلبات الحاصلة في سوق النفط الدولية .

٦- تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً بارزاً وكبيراً في عملية تنوع الإقتصاد العراقي وتحوله نحو إقتصاد السوق ، وذلك لما تتميز به من مميزات تجعلها قادرة على توسيع دور القطاع الخاص وتنوع القاعدة الإنتاجية في الإقتصاد العراقي ، فضلاً عما تتميز به من قابلية على تنوع منتجاتها والتغلغل والإنتشار في مناطق واسعة من البلد وما تمتلكه من روابط أمامية وخلفية فيما بينها ومع مؤسسات الإقتصاد الكبرى وقدرتها على نشر التكنولوجيات الإنتاجية الحديثة وغيرها من المميزات التي تعطيها الدور الكبير في الإقتصاد الوطني .

٧- إن حل مشكلة ضعف التنوع الإقتصادي في الإقتصاد العراقي من شأنه أن يحل سلسلة من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الأخرى التي يعاني منها الإقتصاد العراقي ومن أهمها مشاكل الفقر والبطالة والتنمية المكانية .